
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الملامح النفسية لمرتكبي الجرائم المالية

إنطلاقاً من معاينة جلسات المحاكمة

بدا لنا ان تناول موضوع مرتكب الجرائم المالية اثناء محاكمته هو تناول للحظة مواتية تتيح اجراء تحليل نفسي – اجتماعي . فسلوك المجرم في قاعة المحكمة يكشف كثيراً عن شخصيته . وظهر من المجدي للغاية ان يتضمن ذلك تحليلا للمحيط من اجل فهم هذا الانسان وتجربته الفعلية التي يمر بها في « المكان والزمان » .

أحد أهداف هذه الدراسة محاولة فك رموز شتى العناصر التي تشكل سيناريو القضية الجنائية واستخلاص الجانب المسرحي من حيث الديكور والازياء ولغة الاتصال التي تنشأ بين المجرم واعضاء المحكمة. ولقد اختيرت غرفة الجنح الحادية عشرة في محكمة البداية بباريس مكاناً لاجراء التحقيق ، لانها متخصصة في الاحكام والجرائم المالية ، فكل « القضايا الكبرى » الباريسية الخاصة بالجرائم المالية توجه اليها .

لقد قمت بالمعاينة والمشاركة في جلسات قصر العدل في باريس على أساس عدة افتراضات مسبقة فانها أولا ، ليست مشاهدة عادية ، اذ ان لتجوالي في قاعات الجلسات غرضاً محدداً . وكان علي رصد وتحليل مايجري اثناء جلسات تعقد في قضية جنائية وكان لي في هذا الوضع صفة الاخصائية في علم النفس الاجتماعي حيث حصلت ، على تدريب في ميدان علم الاجرام ولم يكن « المشهد » جديداً علي ، فقد كان لي خبرة ارتياد هذه الاماكن ، كما سبق لي معرفة الأوساط القضائية ، بالاضافة الى تعودي اللغة القانونية .

وتتمثل الفرضية التي انطلقت منها في وجود انفصام عميق بين القضاة والمجرم ، وهو ماسوف احاول ابرازه في هذا البحث وسوء التفاهم هذا يدعمه الجانب المسرحي للقضية الجنائية ، والايديولوجية التي توجه للعدالة .

يعتقد المجرم ، وربما كان محقاً ، انه هو الذي يحاكم ، في حين أن كل مايهم العدالة ، على الاخص ، هو الجريمة وليس المجرم ، وكما لاحظ بحق فوكونيه : « يعتبر القصاص في الاساس رد فعل دفاعي ووقائي فعن طريق العقاب القانوني يسترد المجتمع ثقته بنفسه ، ويؤكد مجدداً ، عدم جواز المساس بالقاعدة التي زعزعتها الجريمة والعقوبة الجنائية تستهدف الجريمة أكثر مما تستهدف المجرم ، لان العقوبة تكون خصوصاً على قدر الجريمة ، والحكم هو اعادة تأكيد للقانون ، والقاعدة المنتهكة تعاد الى حالتها السليمة » .

ومن الهام أن تأخذ العدالة مجراها بيد انه من الأهم ايضاً ان يعرف المرء فعلا انها تأخذ مجراها ، ومن هنا يجب الحفاظ على الابهة والروعة وضرورة عقد الجلسات العلنية ، والاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري واجبار المجرم على المثول بنفسه .

والعدالة ، ورسالتها ان تكون علنية ، لا تصيب هدفها كما يجب . إذ ان ما نشهده في الواقع ليس قضية علنية ، بل مايشبهها . وليست قاعات الجلسات من الاماكن التي يتردد عليها الجمهور كثيراً ، باستثناء بعض القضايا المدوية التي تجذب حشداً من الفضوليين والصحفيين .

غرفة الجنح الحادية عشرة تكاد تكون مقفرة دوماً . وعلى كل حال ، هناك احساس قوي بأن الامور الهامة تجري في مكان آخر ، قبل الجلسة وبعدها ، في غرفة المداولة ، وتشتهر هذه الغرفة باقامة عدالة معقدة وتصدر احكاماً صعبة بعد درس الملفات بعناية شديدة . والاجراءات جد طويلة ، فقد تمتد احياناً الى أكثر من عشر سنوات ، والغرفة المالية تحاكم اشخاصاً ينتمون الى برجوازية المال ، واشخاصاً لا هم لهم الا التجارة (مثل مدراء بعض المؤسسات ، والمتفالسين) ، وفنانين ، وبعض العاملين في المهن الحرة الذين يمثلون امامهم بتهمة التهرب من دفع الضريبة .

وقبل عرض ملاحظاتنا عن جلسات القضايا الجنائية ، فاننا نقدم تخطيطاً عاماً يوضح الدورة التي تتبعها القضايا الجنائية في اطار اشتغال النظام القضائي .

أولا : المحكمـــة

تشكيل المحكمـــة :

تتكون المحكمة من ثلاثة قضاة جلس : رئيس المحكمة واثنين من المساعدين مهمتهم تقدير الذنب وتحديد العقوبة ، تبعاً لخطورة الجريمة .

أما المدعي العام فانه يأخذ مكانه الى جانب المنصة ، وهو وكيل الحكومة وموجه التهم الذي يتحدث باسم المجتمع المعتدى عليه ، ويمارس مهام النيابة العامة ، ويعرض اجمالا ، بالشكل الملائم ، الاجراءات التي اتبعتها الشرطة واستجوابات قاضي التحقيق . وهو يعد الاتهام ، أي اثبات الوقائع المخالفة للقانون والمنسوبة الى المتهم . ويعمل على ايضاح المخالفة المرتكبة .

أما المحامي فكثيراً مايكون « نجماً » ، و « زينة » نقابة المحامين ، يمكن رؤيته في غرفة الجنح الحادية عشرة عندما يحضر للدفاع في قضايا الجرائم المالية . ويشبه المحامي كاتم السر في المآسي المسرحية اليونانية .

عرض جلسة غرفة الجنح الحادية عشرة في محكمة بداية باريس :

من الواضح ان عينة مرتكبي الجرائم المالية الذين عوينوا في الجلسة تعتبر ممثلة للمجرمين الذين لم يحالفهم التوفيق . فما يميز هؤلاء الاظناء عن عديدين غيرهم من رجال الاعمال أكثر من ارتكابهم الجرم ، هو وقوعهم في يد العدالة . وتتيح المعلومات التي تقدم في جلسة المحاكمة ملاحظة بعض السمات المشتركة في طباع كافة رجال الاعمال ، مع قدر من التضخيم والتشويه . فمكونات شخصية المجرمين تماثل مكونات شخصية مديري المؤسسات ، كما ان القدرات التي لا غنى عنها لرجل الاعمال موجودة عند كافة مجرمي الاعمال تقريباً . وتضخيمها هو الذي يحول رجل الاعمال « العادي » الى شخص معاد للمجتمع ومجرم . وفضلا عن ذلك ، فانه يمكن للمرء ان يلاحظ من فحص الملفات عدم حصول أي فحص نفساني على الاطلاق ، لانه لا ينظر الى مرتكب جريمة الاعمال بوصفه فرداً شاذاً غير طبيعي وانما يعتبر على العكس « مغالياً في التكيف » .

لذلك سنتناول مايلي :

١- الافراد المعاينـون .
٢- الطوبولوجيـــة .
٣- ظروف المعاينــة .
٤- الفئات القانونية المختلفة .
٥- رد المجرم على المحكمة والعقوبة .

١- الافراد المعايـــنون :

لقد أمكن ملاحظة مايربو قليلا على مائة وعشرين متهماً لان كل مخالفة تقابل عدة أظناء (ويتراوح هذا العدد في معظم الاوقات بين ٢ و ٣ و٥) . وكان عدد النساء قليلا : قرابة العشرين من مجموع الاظناء .

وتتكون أغلبية المتهمين من المتفالسين ثم يأتي بعدهم بكثير المتهربون من الضرائب ، أما حالات التهرب من دفع الرسوم الجمركية فقد كانت ضئيلة .

هذه العينة تمثل مجموع المجرمين الذين يقدمون الى المحاكمة أمام غرفة الجنح الحادية عشرة بمحكمة بداية باريس (١) و (٢) .

لقد واظبنا على حضور جلسات غرفة الجنح الحادية عشرة ، الفرع الاول ، مرة كل اسبوع لما يزيد على العام . وان العناصر التي تتيح استخلاص بعض الخصائص النفسية التي يتسم بها مقترفو الجرائم المالية تستند الى معاينة سلوك المجرم أثناء سير دعوى الحكم . واستكمل هذا التحليل بنهج مباشر هو نهج المحادثات .

٢- الطوبولوجيـــــة :

يبدو من المستحيل عرض سلوك المذنب في الجلسة ، دون وصف المكان الذي تتم فيه المحاكمة . فمعالم الحيز الذي تجري فيه بالغة الأهمية من أجل فهم حقيقة مايجري في الجلسة .

وكما في جميع القضايا الجزائية ، هناك مكانان محددان تحديداً خاصاً : قسم مرتفع كأنه خشبة مسرح ، وقسم منخفض هو الردهة ، التي تقسم الى ثلاثة أجزاء : الجزء الذي يجلس فيه المجرمون ، والجزء المخصص للمحامين ، ثم آخر القاعة ، وهو مخصص للجمهور . فتسلسل الاجزاء هو من جزء للعارفين بالامور الى جزء لغير العارفين .

ويجسد الحاجز الحد الفاصل بين القضاة والنائب العام وبين الحضور . ولهذا الحاجز أهمية أساسية ، فالاشتراك اشتراكاً كاملا في الاجراءات التي ستتخذ يوجب اجتياز هذا الخط ، اذ ان على المجرم ، عند الرد على اسئلة الرئيس ، أي ، في الواقع ، عندما تفتتح جلسة محاكمته ، ان يقف ويأتي الى الحاجز . ولا يمكن لرمزية هذا الاحتفال البسيط الا ان تؤثر في سلوك المجرم ، الذي لابد ان يشعر انه فرد يقوم بالتمثيل ، ويوشك ان يدان ، بأوسع معنى : فهو على « كفة » ميزان العدالة . وكل مافي القاعة يسهم في ادامة هذا الجو ، الذي هو جو مسرحي بعض الشيء ، والذي لا يلبث ان يخلق عند الظنين حيزاً انفعالياً على شيء من الحدة ، ولاسيما عند من لم يعتد ارتياد المحاكم .

وقاعة الجلسات ذاتها مهيبة (فهي ذات سقف عال ، وفيها أماكن مطلية بلون الذهب ، واخرى نصب فيها الخشب) ، وفي بداية الجلسة يعلن المباشر عن وصول هيئة المحكمة ، ثم يصل القضاة الثلاثة والنائب العام الى قوس المحكمة ، وكلهم بالثوب الرسمي ، ويقف الجمهور تحية لهم .

وقد امكن ملاحظة ردين مختلفين جداً على الاثر الذي يحدثه تميز المكان بصفات خاصة وعلى الأبهة المرعية في هذا الحرم . فمن جهة نلاحظ قسماً من الاظناء يشعر باللذة في هذا الجو ويبدو راضياً على **كونه محط الانظار ، وكونه متهماً يحمله على تأدية دوره ، فيتكلم جيداً ، بصوت عال وكلام مفهوم ، ويراقب حركاته ويحاول ان يبرز بين الاخرين . وهناك من جهة أخرى فئة ثانية من الاظناء هي الفئة التي تظهر مرهقة ، مسحوقة بالجو الذي يحيط بها ، فهي غير مرتاحة ، بل خائبة ، يتكلم افرادها بصوت منخفض جداً ، وهم مفزعون (يرتجفون أحياناً) ، وضعيفو السيطرة على حركاتهم .**

ولئن كانت تجربة المعاينة تجعلنا نفكر كثيراً في المسرح ، فلأن بين الاثنين أوجه شبه كثيرة . فهناك كما في المسرح ، فريقان متقابلان يحصل بينهما الاتصال وفقاً للأساليب الخاصة بالمسرح : أولا : فريق الممثلين ، وهم القضاة والمحامون والظنين ، ولهم الحق في الكلام ، وثانياً الفريق الذي يشكله الجمهور (وهو فريق يستمع ويجب فيه ان يبقى صامتاً). ثم ان شغل الحيز يحصل وفقاً للأدوار التي يقوم بها المشتركون . فلجميع الاعضاء في فريق النشيطين ادوار يجب القيام بها ، وهي توزع وفقاً لنظام معين . وكل ذلك يعبر عنه برموز وينظم تنظيماً كاملا . ولكل شخص الحق في الكلام في الوقت المناسب .

وهناك شيء آخر يعزز الناحية المسرحية : الثوب . فللأثواب التي يلبسها أعضاء المحكمة لونان يقال عنهما أنهما قويا الايحاء : الاحمر والاسود . فالقضاة لا يلبسون اثواباً حمراء اللون الا بمناسبة الاحتفالات وفي محكمة الجنايات . والاحمر يرمز الى النار ، وهي تلتهم وتدمر ، وتمثل العدوانية ، لكنها كذلك تمثل الهوى والقوة والحياة . أما الاسود ، لون القضاة الجلس ، فيوحي بالتكتم والبرودة والليل ، وهو في مجتمعاتنا لون الحداد .

صحيح ان كل هذا يختص بقضايا القانون العام

اختصاصه بالقضايا المالية ، أما مايتغير فدور الظنين ، وللمجرمين في الميدان المالي في الجلسة مظهر يحظى بالعناية اجمالا ، فملابسهم رسمية ، وكثيراً ماتكون أنيقة ، دون أن تنم عن النزوات . فهي ملابس تقليدية لرجال اعمال نموذجيين . وقصة الشعر رسمية هي الاخرى . ويلاحظ ان الظنين قد اعتنى بهندامه عناية جيدة ، وأعد نفسه كما يجب لهذا العرض العام .

وجدير بالذكر ايضاً ان لا وجود للجمهور تقريباً ، الا في بعض قضايا تستنفر الرأي العام . وهو يقتصر على المدافعين والاشخاص الذين ينتظرون دورهم للمثول أمام المحكمة ، ويضم احياناً بعض اقرباء الظنين .

وليس هناك مايميز ، عند المعاينة الاولى ، المجرم المكرر من المجرم غير المعتاد ، الا ، ربما ، بعض التألق عند الاول ، لا لشيء الا لأن احدهما يبدو ناجحاً والآخر فاشلا . ومايتميز به كل من النوعين عن الآخر هو رباطة الجأش ، فأكثر مايجعلنا نرى الاختلاف بينهما ، حركات اجسامهما وسكناتهما . فالأول يظهر بمظهر المنتصر الذي كان حتى اللحظة ناجحاً في كل شيء ، فيجلس منتصب القامة ، رافع الرأس ، مرجعاً كتفيه الى الوراء . ويظهر ميلا الى شغل حيز كبير ، فحركاته واسعة المدى ، وعنده شيء من التباهي ، والثقة بالنفس وبالأثر الذي سيتركه عند الغير . أما الآخر ، وهو المهزوم ، فيتقلص ويتقوس ويرخي كتفيه ويشغل أصغر حيز ممكن ، كما يبدو مسحوقاً تحت وطأة القدر . فاذا حللنا مساند التخاطب ، وجدنا مدى اختلافها على صعيد الصوت ، وسرعة الكلام ، وفترات الصمت ، والضحك ، والتنهد . فصوت المنتصر قوي ، فيه ثقة بالنفس ، رصين ، واضح اللفظ ، هادىء في سرعته وفترات الصمت غير ناجمة عن الضيق النفسي . أما صوت المهزوم فهو ، على عكس ذلك ، منخفض ، متردد ، غير مسموع احياناً ، وينم عن الانفعال . ويمكن ان يلاحظ فيما يتعلق بعلامات وسمات هذين النوعين من الاظناء ، ان للمجرم الناجح هدوءاً وسكينة يتميز بهما من لا يؤنبه ضميره ، ولما كان يشعر بالضيق لتقديمه الى المحاكمة فهو يشعر بأنه يضيع وقته . وهو بادي الغضب ، ويعبر عن ذلك بعدوانية . أما سماته فتنم عن الانزعاج أكثر مما تنم عن الشعور بالاثم . في حين أن وجه المجرم الفاشل حزين ، ونظراته خالية من البريق ويبدو على محياه التعب ، فهو شخص محطم معنوياً ، وغالباً مايكون محطماً جسدياً . وقد يكون تقديمه الى المحاكمة رجلا مريضاً .

اولئك هم الاشخاص ، يكفي اذن تحديد ظروف المعاينة قبل الانتقال الى مرحلة الفعل .

٣- ظـــروف المعاينـــة

جرت دراسة ملفات المجرمين قبل انعقاد الجلسة . فالمراقب كان عالماً بالجوانب القانونية للملف المتعلق بالظنين . وهذه اللمحة عن سير الجرم وماضي الظنين تشكل أساساً يتيح متابعة سلوك المتهم في الجلسة بصورة أفضل . فالمعاينة لم تكن تجري انطلاقاً من لا شيء على الصعيد القانوني . بيد انه ثمة قصور في الملف من الناحية النفسية . فالتحقيق عن شخصية الظنين غير موجود تقريباً ، وهو يقوم على بضعة أسطر أفضى اليها تحقيق الشرطة .

أما موقف المعاين ووضعه ، فالمعاينة هي الى حد ما معاينة تتسم بالاشتراك ، وليس وضع المعاين فيها محدداً بالفعل . وقد صدف انه احتل مكاناً في المكان المخصص للقضاة . وكان الغموض يهيمن على مهمته . لا شك في انه كان بالامكان الافتراض انه مراقب ، ولكن لم يكن بالامكان معرفة وظيفته الحقيقية . وكان في المجموعة التي تحتل مكاناً خلف الحاجز ، من جهة المحكمة ، بين اولئك الذين يحوزون السلطة ، أي الذين تقع على عاتقهم مهمة تقدير ما اذا كان الظنين مذنباً أو غير مذنب .

وعوينت في الجلسة فئات مختلفة من الاظناء .

٤- الفئات القانونية المختلفة :

نستبعد هنا المحتال العادي ، رغم انه يمثل نمطاً نفسياً ولدراسته أهمية خاصة . فليس بالامكان تصنيفه بين مرتكبي الجرائم المالية ، ولو تورط في جرائم اخرى تنظر فيها غرفة الجنح الحادية عشرة (المتخصصة في الجرائم المالية) .

سنميز اذن بين خمسة أنماط أساسية :

(أ) المتفالسون المنتصرون (التفالس المنظم) :

استناداً الى التمييز الذي طلع به جورج كيلنز ، يمكن تقديم « المتفالس بالصدفه » و « منظم التفالس » ، المدفوع منذ دخوله عالم التجارة بارادة اجرامية ، بطريقتين مختلفتين . فهو ثمل بنشوة النجاح ولهذا أطلق عليه اسم « المجرم المنتصر » ، وهو رجل اعمال . يتعمد الخروج على القانون ، اذ ان مايحركه هو سعي الى المال لايهدأ . مركزه الاجتماعي رفيع اجمالا ، ويهمه كثيراً المحافظة عليه والمثابرة على رفعه . وان القوة الوحيدة التي تكون موضع تقديره واهتمامه هي القوة التي تمكنه من حيازة المال ، لأن ارتباطه وثيق بالقيم المادية وجميع القيم الانسانية الاخرى ينظر فيها وتقدر بمقدار مايمكن ان تقدمه من ربح ، ولو كان ذلك بواسطة فكرة

اجرامية .

ويوجه ذكاءه وغيره من القدرات الفكرية نحو البحث عن الربح والنجاح فهو « ضارب » و « فائز » يجد راحته فيما هو واقعي وملموس . وتتيح له قدرته في التعامل بسهولة مع البشر والاشياء ترتيب صفقات حاذقة ، بغية التحايل على القوانين . ويسلك دون عناء في المياه العكرة لكل ماهو شبه قانوني : وهو انسان يتسم بالحيوية ، يحب الاتصال بالناس ، ومنفتح ، يمتلك مقدرة هائلة على الاقناع ، وله من المعرفة مايجعله يتكيف جيداً (وحتى أكثر مما ينبغي) مع النظام الاجتماعي . ويتسم هذا النوع من المجرمين بالذكاء وان كان ضئيل الثقافة وهو ليس عنيفاً ، بل يمارس العنف الفكري . فعنفه ليس جسمياً ، بل يستعين بالوسائط . وهو متفائل بطبعه لانه ينجح اجمالا في كل مساعيه . وهو غارق في نوع من الهناءة التي يسودها قدر كبير من عدم الوعي . وهذه الحالة النفسية تدفعه الى الامام ، فيتمادى في خرق القانون ، ويقوده ذلك الى الكارثة .

وهو شخصية بدائية ، عدوانية ، ذاتي التوجه ، عاشق لذاته ، ميال الى السعي الى التحقيق الآني للذة ، وفي أحيان كثيرة غير ناضج ، ومصاب بنوع من التقلب . فهنا نصل الى مكونات الشخصية الاجرامية كما وصفها جان بيناتل في « المجتمع المولد للاجرام » . « التوجه الذاتي ، التقلب ، العدوانية ، اللامبالاة العاطفية » . وان اجتماع هذه المكونات هو الذي يسهل الانتقال الى مرحلة الفعل . وان « نواة الشخصية الاجرامية » ، كما تصورها السيد بيناتل ، توجد عند مقترفي الجرائم المالية . ويفضي تضخم الأنا عنده الى اختلال نموه العاطفي . فهو ينظر الى كافة البشر بوصفهم متواطئين معه يمكنهم معاونته في الوصول الى غاياته . يتلاعب بالناس مثل بيادق الشطرنج لخدمة نشاطه الاجرامي . وليس عنده علاقات لا تقوم على المنفعة ويصعب عليه اعتبار الغير ذا قيمة ، وحياته العاطفية هي في نهاية الامر فقيرة ، اذ ان توجهه الذاتي يمنعه من اقامة صلات ايجابية وعميقة مع شخص آخر . وينظر الى الغير بوصفه شيئاً يستخدمه ولا يعتبره شخصاً يجدر الاصغاء اليه ، يحمل قيماً يمكن مراعاتها .

وهو يستعيض عن هذا الجدب العاطفي بالاندفاع في حياته المهنية .، ويكون نجاحه التام في هذا المجال بمثابة نوع من التعويض ، يتوصل بفضله الى ممارسة حياة متوازنة . وهو انسان وحيد الى حد كبير لأنه غير قادر على تحقيق ارتباط عميق . ولا يستعين بخياله ليتمكن بواسطته من تحقيق نوع من الهروب المولد للتوازن . والحلم عنده يبدو مستبعداً ، ولاشك في ان خياله خصب ، بل خلاق ، غير انه يعمل دوماً في ذات الاتجاه : أي ايجاد حيل جديدة للتهرب من المراقبة ، وتحسين اساليب ابطال مفعول المكائد والافادة من ثغرات النظام القضائي . ولا يستخدم الخيال الا في ايجاد خطط جديدة سرعان مايتم تطبيقها لتحقيق مزيد من السيطرة على الواقع من أجل استغلال الامكانات القائمة أقصى استغلال . والمجانية مستبعدة من حياة هذا المجرم في جميع المجالات . ويتيح له عقله المبدع التحكم في جميع المواقف الصعبة التي تتعاقب على رجل الاعمال في حياته المهنية . ويتوصل بيسر الى تفادي الحوادث العارضة واعداد الصفقات الحاذقة .

وقد حدد م. ماكوباي انماط رجال الأعمال الامريكيين فيميز بين : الصانع والمكافح والمقامر ورجل المؤسسة . وفئة المتفالسين الذين سميناهم « المجرمين المنتصرين » تضم جميع السمات التي تعزى الى المقامر ، مقرونة بسمات المكافح في أدغال الاعمال . وهذا النوع من البشر مقتنع بأنه يجب ان « يلتهم » الغير دون ان يلتهمه أحد ويرى ان الفائزين وحدهم لهم حقوق ، وان الخاسرين سيقضى عليهم . ويعينه في ذلك افتقاده للواجبات الاخلاقية ، وهو ناكر لجميل من يساعده ، ولا يتورع ، انقاذاً لنفسه ، عن اتهامهم بارتكاب الاخطاء . ولكي يمكن فهم نفسية هذا النوع من المجرمين ، يبدو من الهام التساؤل عن نفسية المقامر لأن أكثر مايجذبهم ، في السعي الجامح لحيازة المال ، هو معايشة المخاطرة ، ولئن كانوا ، وفقاً لاجوبتهم في جلسة المحاكمة، يسعون دوماً الى الحصول على مكاسب جديدة ، فلا يرجع ذلك الى رغبتهم في تجميع الثروة وانما بغرض المشاركة في هذا الجنون المرتبط بمسلك المجازفة ، كما انه لا يرضيهم شيء فيهربون الى الامام ، اذ يتعين دوماً الذهاب الى أبعد مدى سعياً وراء المال لا من أجل ذاته وانما لأنه علامة النجاح . فعملية الانتصار هي التي تجذبهم اكثر مما تجذبهم حيازة الممتلكات في حد ذاتها ، وهم ينهجون مسلكاً مماثلا لمسلك دون جوان ، فالمتعة في الغزو ، وهم دائماً في حالة تعطش ويبغون البدء من جديد واعادة النظر في كل شيء دون توقف .

وهم يرتكبون جرائم مبعثها هذا المسعى الجامح نحو الكسب وترتبط بالنجاح ، وهم مكافحون عنيدون يخرجون من المعركة منتصرين دائماً . وهم إذ يرتاحون لضمان الربح، يطلقون لأنفسهم العنان ، وذلك يستثيرهم . وينغمسون في مواقف تنطوي على مخاطر أكثر فأكثر فيصيبهم مايصيب المقامرين من سحر ومن انتشاء ، فعندهم ان المقامرة بكل شيء ، عندما يكون هناك شعور بأن الامور يمكن ان تهتز لأن القضية تنطوي على مخاطر ، أمر مجيد . وهذا الدوار يعجبهم ويصبح عندهم أمراً لا غنى عنه . وتظهر ، كما في القمار ، أربعة مواقف : المنافسة ، والصدفة ، والمخادعة ، والدوار . وينغمس مقترف جريمة الأعمال في هذه المواقف كالمقامر المحترف . ثم يطلق لنفسه العنان الى حد لا يستطيع معه التوقف ، ويكون اندحاره بهذا الهروب الى الامام الذي يقوده بعيداً أكثر مما ينبغي ويجعله يقع في يد العدالة ، وعندئذ تحل الكارثة بهذا الشخص الذي يصاب على جميع الجبهات ، في ممتلكاته ذاتها وفي مبرر وجوده ، لأن المجرم الذي يشاهد في جلسة المحاكمة هو شخص « صنع نفسه بنفسه » أكثر مما هو وارث الاسرة الصناعية القوية الشهيرة .

ويمكن ملاحظة ان الجانب النفسي لهذا النوع الاول من المجرمين في ميدان المال ، على عكس الفكرة الشائعة في هذا المجال ، ليس مرتبطاً بالسعي الى المال قدر ارتباطه بالسعي الى السلطة ، وهو نموذج ليس مقيداً بنظام اقتصادي معين ، بل يتصل اتصالا غير مباشر تقريباً بنوع معين من الناس .

والنوع التالي من المجرمين يختلف عن ذلك ، وان اقترف الجريمة ذاتها .

(ب) المتفالس المهزوم (التفالس بالصدفة) :

يكون هذا الشخص في البداية رجلا شريفاً ثم يفسد مسلكه اثر تضافر ظروف سيئة ، فهو يمثل نفسية الفشل ، فكيف لوث مسلكه ؟ يرجع ذلك في المقام الأول الى تمسكه بدوره رئيس المؤسسة ، إذ انطلق في دوامة من الجرائم لانقاذ أوضاع ميئوس منها ، وسد ثغرات مالية واتاحة البقاء والاستمرار لمؤسسته .

ولقد استطعنا ان نلحظ في جلسة المحاكمة مجموعة من الناس تندرج في هذه الفئة . ونقدم هنا فكرة لجورج كيلنز توضح جيداً مسلك هذا المجرم : « ان المتفالس الحقيقي لم ينظم اندحاره وانما قاوم كارثة حلت به بوسائل الكارثة » . وهو مثلا من الفنيين ، حتى من الفنيين العالين ، أو من المهندسين المتخرجين من المدارس العليا فقد رغبوا في تأسيس مشروع خاص بهم غير انه اتضح انهم مديرون لا يتسمون بالكفاءة المطلوبة وفضلا عن ذلك لم يعرفوا ، أو لم يستطيعوا ، ايجاد معاونين ماليين قادرين على تدبر ادارة صناعتهم أو تجارتهم ومسك حساباتها ، وإذا واجهوا مشاكل مالية تبعث على قلق متزايد ، أرهقوا ، فأرادوا تصحيح الوضع غير انهم سرعان ما انزلقوا في طريق الاجرام متخلين عن الحذر .

كما نصادف في هذا الصدد رب العمل الذي هو من « النمط القديم » ، والذي صنع نفسه بنفسه وأصبح يرى نفسه في مؤسسته ، فهو يريد انقاذها

بأية وسيلة مهما كلفه الأمر ، ولو اعتمد مسلكاً اجرامياً .

وهو يسلك هذا المسلك بطريقة غير عقلانية ، فخسارة مؤسسته هي خسارة نفسه ، فهو محطم ، فاقد لهويته ، ولن يوقفه شيء في تسارعه نحو الكارثة ، لأن المشكلة هي مشكلة بقائه هو بالذات . فيقترض بفوائد ربوية ، ويسحب اموالا تخص الشركة لتسديد فواتيره الشخصية ، ويبيع معدات هي ملك الشركة ايضاً ، ويسيء استعمال ممتلكات الشركة ، وتتراكم الخصوم . والأشخاص الذين يجابهون مثل هذه الاوضاع مصابون في عاطفتهم اصابة عميقة . فهم يواجهون ضياع ما عملوه . ومؤسستهم جزء منهم ، وهي ستتهدم دفعة واحدة . وذلك هو منشأ تصرفهم غير العقلاني ، بل الانتحاري . فهم ، في جنونهم ، يتصرفون بشيء من عدم الوعي ، ويتشوش عندهم كل شيء ، اذ يعميهم البحث عن حل انقاذي . ويصبح ذلك هاجساً يجتاح حقل وعيهم كله ويجعلهم يفقدون رؤية الواقع رؤية سليمة . وإذ يجرفهم التيار ، يندفعون الى ارتكاب سلسلة من الأعمال المخالفة للقانون ، لاجئين الى حلول مؤقتة خطرة ، آملين دائماً ان تتحقق المعجزة ، أي ان يحصلوا على مبلغ كبير يسد الثغرات ويمحو جميع الأعمال المخالفة للقانون ، التي ترتكب دائماً بصفة مؤقتة لمواجهة وضع حرج يظنون انه مؤقت . ولكن عمليات الانقاذ التي تقوم على اتباع الطرق غير الشريفة لا تفضي اجمالا الى نتيجة ايجابية . فتقع الكارثة ، ويحصل اعلان التوقف عن الدفع ، وحتى الافلاس الاحتيالي احياناً . وجدير بالذكر ان معاناة الوضع الكارثي معاناة سطحية ، فالمجرم الحقيقي في ميدان المال يبقى واعياً دائماً ، حتى لو أعلن للمحكمة انه واجه ظروفاً سيئة . فالوقائع هي بالنسبة اليه قديمة لا تمسه في اعماقه . وهو يتظاهر بما ليس فيه لأنه في الواقع دبر عمليات غير شريفة اخرى واحتال على أشخاص آخرين .

وتتكون فئة « المتفالسين المهزومين » ايضاً من مستخدمين متواضعين أغرتهم فكرة انشاء مؤسسة تخصهم ، وهم منذ البداية عاجزون فعلا عن تدبير أمر المؤسسات ، حتى المتوسطة منها ، إذ ليس عندهم الاعداد الكافي ، ولكنهم متحمسون ، مليئون بالأوهام ، واثقون بأنفسهم وغير قادرين على تقدير المخاطر . وكثيراً مايكونون قد وقعوا عقوداً تنطوي على المخاطرة أكثر مما ينبغي ، وجمدوا من الأموال أكثر مما يلزم . وليس عندهم رؤوس أموال خاصة بهم . وسرعان مايصبحون عاجزين عن المواجهة : فعليهم دفع أجور العمال وثمن البضائع ، وهم يدفعون فواتيرهم متأخرين جداً . ومؤسستهم ليست من الكبر بحيث تمكنهم من الافادة من السحوب الكبيرة على البياض ، التي يوافق عليها اصحاب المصارف . وفجأة ، يقطع أصحاب المصارف الاعتمادات ، ويصبح الافلاس امراً لا مفر منه . وكثيراً مايظهر المتفالسون بمظهر الضحايا لا بمظهر المجرمين .

ويكمن سبب هذه الجرائم جزئياً ، في سهولة انشاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، الذي لا يتطلب أية كفاءة خاصة . ومن غير الضروري ابداً معرفة حد ادنى من القانون التجاري ، أو الالمام بالادارة : وذلك خطر حقيقي . وكثيراً مايعلن رئيس غرفة الجنح الحادية عشرة ، بحق ، انه ينبغي تطلب حد أدنى من المعارف القانونية للحصول على الحق في تكوين شركة : بأن تكون هناك شهادة كفاءة مهنية في رئاسة الشركات .

ونجد دائماً في مسلك كافة هؤلاء المتفالسين الفعليين مقداراً من الخفة وعدم الوعي ، مع رفض الواقع في الوقت ذاته . فكثيرون منهم يصرحون في الجلسة انهم تعلموا لتوهم القواعد القانونية التي تنظم مهنتهم . وكلهم يقولون انهم سيئو الحظ . فالذين يخرقون الأنظمة عمداً هم اشخاص لا اجتماعيون ، حديون ، لا أشخاص معادون للمجتمع . وقد سلكوا مسلك الاجرام نتيجة لضغط محيطهم ، فاجرامهم ظرفي ، مرتبط في معظم الوقت بالظروف الاقتصادية . وهو عارض ومؤقت ، لأنهم لم يتمكنوا من السيطرة على الموقف وهم بعيدون جداً عن أولئك الذين اختاروا صراحة مسلكاً معادياً للمجتمع ، تدفعهم الى ذلك منذ دخولهم عالم التجارة ارادة اجرامية حقيقية .

وهناك اخيراً فئة هامة من المجرمين من نوع خاص ، تختلط بمجموعة المتفالسين :

(ج) رجـــل الواجهـــة :

رجل الواجهة هو قبل كل شيء شخص ساذج ، لا يفهم عموماً دقائق قضية تتجاوز مداركه بعد ان كان في معظم الأوقات مبعداً عن جميع العمليات المخالفة للقانون ، مجرد اداة للامضاء ، وفجأة يجد نفسه امام المحكمة ، في مواجهة الواقع المرير ، فيظهر وكأن هذه المواجهة المريرة مع الواقع قد هدت قواه ، ويمكن بدقة أكبر استخراج فئتين من رجال الواجهة :

فهناك من جهة ، أشخاص يتسمون بانخفاض المستوى الفكري ، يعيشون في ظروف متواضعة جداً

(فهم من الخادمات والعاطلين عن العمل والموظفين الصغار والسكرتيرات اللواتي يغوين المحرض الحقيقي على العملية المخالفة للقانون) ، وجميع هؤلاء يجذبهم اغراء الكسب السهل ولا يسعون الى معرفة المزيد .

ونجد من جهة أخرى بعض رجال الواجهة المحترفين ، من الصناعيين والتجار غير الشرفاء ومن ذوي المكانة الاجتماعية الرفيعة ، بل من المشهورين احياناً ، ويكون أغلبهم من الحائزين على الأوسمة (وكما قال احد المحامين : مجرمون من حاملي وسام جوقة الشرف لا من ذوي الياقات البيضاء) ومن كبار الموظفين المتقاعدين والضباط ورجال المال .

وسيكولوجية هاتين الفئتين من رجال الواجهة متماثلة : انجذابهم لكسب المال بسهولة ، دون بذل أي جهد مقابل ذلك . ويتعين اضافة انهم يتسمون ، في أغلب الاحوال ، بسهولة تصديق لا حدود لها وبافتقاد التقدير النقدي ، والاستهتار وحتى عدم الادراك . وكل ذلك يمنعهم من اصدار حكم سليم على وضع مبهم ويدفعهم الى توقيع عقد مريب دون ادراك مخاطره أو مع الاستخفاف بها .

ولقد لوحظ في الجلسة وجود نمط آخر من المحتالين ، هو نمط المتهربين من دفع الضريبة .

(د) المتهرب من دفع الضريبة :

يبدو ان هذه الفئة من المجرمين هي التي تضم فعلا الناس العاديين ، البالغي التنوع : فمنهم ممثلو المهن الحرة وفنانو السينما والمسرح ، ومتعهدو الحفلات والصحافيون .. الخ . وهؤلاء الاظناء يظهرون فعلا بمظهر الضحايا . ويرون من الظلم ان يمثلوا أمام المحكمة ، ويغضبهم ان يكونوا بين بضعة أشخاص تناولتهم الرقابة الضرائبية . وإذ يرون ان الحظ لم يكن حليفاً لهم فانه يتولد لديهم شعور بالضغينة تجاه المجتمع الذي كشف ارتكابهم للجرم .

(هـ) خارقو الأنظمة الجمركية وأنظمة صرف العمـــلات :

ليس هناك ما يميزهم عن غيرهم من المجرمين تمييزاً ملحوظاً فكل ما لاحظناه هو تورط عدد كبير من المجرمين في القضية الجمركية نفسها . فالواقع ان هذا النوع من الاجرام يتطلب تنظيماً كاملا (فالامر لايتعلق طبعاً بمهربين صغار) ، والاجرام الجمركي الحقيقي (خرق الأنظمة الجمركية)، يحصل على نطاق واسع . وتزوير الوثائق الجمركية ، خصوصاً ، ليس بالامر السهل ، فهذا النوع من الجرائم دولي . وهو يحصل عادة في نطاق السوق المشتركة . فهناك دائماً هيئة اركان تتألف من شخصين أو ثلاثة أشخاص نظموا عملية الاحتيال ، وعدد من المنفذين .

وأهمية الوسطاء معروفة في هذه الأنواع من الاجرام الذي يتطلب معرفة فنية رفيعة .

ثانياً: رد المجرم على المحكمة والعقوبة :

١- الرد على المحاكمـــة :

المجرم هو في مواجهة شيء كالمرآة ، إذ يرى نفسه فيها في مرآة المجتمع . بيد انه يعتبر هذه المرآة مشوهة لصورته ، ولا يتعرف نفسه فيها . وينظر بعين السوء الى عملية الردع الواقعة عليه . غير ان جميع المجرمين باستثناء المتفالسين المهزومين ، يشق عليهم كثيراً الاقرار باخطائهم . فالمجرمون من ذوي الياقات البيضاء الذين يضعف عندهم الانا العلوي ، لا تنفذ الى اعماقهم الاعتبارات الاخلاقية . ولما كانوا يكادون لا يقرون بجرمهم ابداً ، فمن العسير عليهم ادراك ان مسلكهم يستوجب اللوم ويستحق العقاب .

ومن يعاين مثول مرتكب الجرم المالي امام المحكمة يتكون لديه انطباع واضح ان الجميع امام الحاجز ووراءه ، يتخبطون في عدم التفاهم . فالقيم التي يستند اليها القضاة في حججهم تختلف عن القيم التي تحكم مسلك المجرم . فهناك فراغ تام ناجم عن الرجوع الى مبادىء مختلفة . اللغة واحدة ، بالطبع لأن الطبقتين متماثلتان . لكن ذلك غير كاف : فهما لا تفهم احداهما الاخرى ، بل يمكن القول ان الاطروحتين متعارضتان فما يعتبره المجرم ايجابياً مثل « الشطارة » ، والمخاطرة في الادارة ، والصفقات غير الشريفة الى حد ما لجذب العملاء ، والاتفاقات التي تعقد بغية البيع بسعر أفضل ، وغير ذلك ، ينظر اليه القاضي بوصفه خطأً جسيماً . لذلك يسود الانطباع بأن المجرم يتسم احياناً ببلاهة تامة في الجلسة ولا يفهم بالفعل . ومن يعاين الامر يحضر مواجهة بين عالمين هي من التباين بحيث لايمكن ان ينجم عنهما الا عدم الفهم . وهناك عامل يدخل في الحسبان عند محاولة فهم كيفية معاناة المجرم لتجربته ، هو الفحص السريع للعلاقات بين القاضي والمجرمين .

يجري الحوار بين المجرم ورئيس المحكمة على شكل مجابهة . فهو ليس حواراً حقيقياً . والاتصال بينهما هو اتصال بين حاكم ومحكوم . وللقاضي سلطة التقدير ، وهو الذي يصدر القرار في خاتمة المطاف . فامكان الدفاع عن النفس تجاه الاتهام ليس له الوزن نفسه . ففي هذه العلاقة ، يكون القاضي في موقع اعلى من موقع المجرم .

يوجه القاضي النقاش ، ولا يحق للمتهم ان يتحدث الا بعد ان يطلب منه ذلك . فلا محل اذن للعفوية . وقد أدى بنا الامر الى التساؤل : من الذي يتكلم بلسان المجرم ؟ وهل هو صادق ؟ الا يكرر ببساطة مايقول له محاميه أو مستشاره ؟ ويبرز هنا أيضاً انفصام هام يعقد موقف المتهم في مواجهة القاضي ، فرجل الاعمال الذي يقدم الى المحاكمة لا يتقبل ، اجمالا ، اعتباره مجرماً ، ورفضه لذلك واضح . وهناك رجال اعمال كثيرون يعلنون بصوت عال انهم شرفاء ، وانهم قاموا بما هو رائج في أوساط الاعمال . ومن هنا ينتابهم احساس قوي للغاية بأنهم ثمرة الظلم لانهم يعرفون جيداً ، أو يعتقدون انهم يعرفون ، ان عدم نزاهتهم لا يزيد ولا يقل عن عدم نزاهة زملائهم الذين ما زالوا يمارسون انشطتهم بكامل حريتهم ، على رأس صناعات مزدهرة . فالمتفالسون المهزومون هم وحدهم الذي يقرون بذنبهم بسهولة . وكثيرون منهم يخبرون رئيس المحكمة انهم تلقوا لتوهم أول درس لهم في القانون التجاري والمحاسبة وتمكنوا ، بفضل ايضاحاتهم ، من فهم القواعد القانونية الاساسية التي تنظم مهنتهم . غير ان المتفالس المنتصر يعلن انه ضحية ويريد ان يكون هناك شفاق على مصيره ، فالحظ لم يحالفه ، ويتصنع الاسف المرير على ذلك . والواقع انه مقامر لا يقبل الخسارة . وفضلا عن ذلك فانه يتصرف تصرف الاطفال ، وهنا يظهر عنصر عدم النضوج في شخصيته . فحالما يصادف فشلا ، مثلا ، ويضبط متلبساً بجرم ويقدم للمحاكمة ، ينهار كل شيء ، فيصاب بمرض جسدي ونفسي ، وبانهيار عصبي ، وذاك أمر يعرفه جميع الاخصائيين جيداً : فمعظم رجال الاعمال الذين يتورطون مع العدالة يمرضون ، فالمرض هو الملاذ ، ولاسيما عندما يكون عليهم ان يقضوا مدة عقوبة .

فلماذا يحدث هذا الاحتلال المباغت ؟ في اعتقادنا ان بالامكان ان نعزو ذلك الى فقدان المكون الايجابي الوحيد في شخصية مرتكب الجريمة المالية : النجاح المهني . فالتوازن النفسي بأكمله يرتكز عند هؤلاء الاشخاص على قيمة هذا النجاح . فليس بامكانهم تحمل الفشل لأنه يزعزع ثقتهم بأنفسهم ، ومن الخطورة البالغة بالنسبة اليهم انمحاء اعتقادهم بان نجاحهم لا يقهر ، فهذا الاعتقاد هو محرك حياتهم ، ومثل هذه الحادثة التي تصيبهم اثناء مسيرتهم أمر قاتل ، فتنهار الركيزة الاساسية التي ترتكز عليها « الانا » عندهم ، ويتقوض كل شيء ، وتتهدم مكونات الشخصية عندهم ، فيلجأون الى المرض . وتتحطم كافة القوى الحيوية المكونة لوجودهم التي كانت ، حتى ذلك الوقت ، موظفة على نحو متناسق لتحقيق هدف حياتهم الوحيد ، وهو النجاح التام في أعمالهم . فلا يبقى لهم وجود ، ويصبحون فاقدي الحيوية ، كما يصبحون كطفل فقد لعبته المفضلة . فهم لم يعودوا « قادة » لامعين . انهم

الان بحاجة الى العون لانهم غدوا تابعين ولم تعد لديهم أية روح للمبادرة .

٢- الرد على العقوبـــة :

الجميع يقبلون العقوبة ، وحتى دون تأثر ، طالما انها عقوبة تغريم ، فالامور تجري في اطار المجاملة . فالجدير بالذكر ان الجزاءات المالية لا تترك في المجرم أثراً . ولكن يبدو ان العقوبات التبعية (الاعلان عن الحكم ونشره) تلقى قبولاً أقل . فاللجوء الى وسائل الاعلام الجماهيري يلصق بالمجرم علامة تترك فيه أثراً عميقاً . فالاصابة لا تقتصر على أمواله ، بل تطاله هو ، ولهذا صدى مختلف . أما الحبس الصارم ، الذي يبقى اجراء استثنائياً ، فقبوله صعب جداً . ولكن يجب ان نلاحظ ان الحكم لا يلقى الا قبولاً سطحياً . فالقبول ظاهري ، ولا سيما في القضايا الكبيرة للتهرب من دفع الضرائب ، التي ليست نسبة الاستئناف فيها طفيفة ، ٢٥٪ (النسبة المئوية للاستئناف تتراوح بين ٢٠ و ١٥٪ في مجمل القضايا التي ينظر فيها) .

لدينا انطباع واضح بأن المجرم لا يقبل عقوبته ، فهو في مواجهة شيء كالمرآة التي لا تعكس صورته بأمانة وهو يرى نفسه في مرآة المجتمع التي يعتبرها مرآة تشويه لا يتعرف نفسه فيها . فاذا استثنينا المتفالسين العارضين ، وجدنا ان جميع المجرمين الباقين يلاقون صعوبة ضخمة في الاعتراف باخطائهم .

والمجرمون من ذوي الياقات البيضاء لايتأثرون بالاعتبارات الاخلاقية . «فالأنا العلوي» عندهم ضعيفة ، ومفهوم الخطأ لا يخالجهم . ولما كانوا يكادون لا يقرون بذنبهم أبداً ، فمن العسير عليهم ادراك ان مسلكهم يستوجب اللوم ويستحق العقاب . وقد تكوّن لدينا انطباع واضح بأن هناك تخبطاً عاماً يحصل عند مثول مرتكب الجرم المالي أمام المحكمة ، فالاطروحتان تتراكبان لكنهما لا تلتقيان .

ومن أجل فهم الرد على العقوبة ، يجب مراعاة عامل آخر ، هو ظاهرة المعاقبة على الجرائم المالية . لفترة طويلة كانت المعاقبة على الجرائم التي ترتكب في ميدان المال معاقبة خفيفة . ثم تغير ذلك ، ومنذ بضع سنوات أصبحنا نشهد انزال عقوبات في هذا الميدان . وهذا الاتجاه أوضح في ملاحقة المتهربين من دفع الضرائب .

ولم تستطع الاوساط المالية المعنية بعد استيعاب القواعد الجديدة . فالبطء الشديد في تغير العقليات يجعل من الصعب عليها متابعة التعديلات القانونية وانزال عقوبات أشد . ومعروف جيداً ان هناك تباعداً بين القوانين وبعض أساليب العيش . وصعوبة تغيير العقلية تجعل التطور يحصل ببطء شديد ، فالمسألة تتناول السلوك الذي يجري تعلمه بالتقليد . والنقل من جيل الى جيل يحصل بطريقة مخفية . والعقلية هي ثمرة استبطان القواعد المعمول بها في فئة اجتماعية ما . فاذا اردنا ان نقبل قبولاً تاماً في عداد فئة ما في طبقة اجتماعية معينة ، كان علينا التقيد بقوانينها .

ورجل الأعمال الذي عاش دائماً في عالم التجارة يتعلم جيداً القوانين والعادات المعمول بها في هذا الوسط ، ويجعل منها قوانينه وعاداته ، وقد تشكلت شخصيته بالاخلاق والعادات المعمول بها في هذه الفئة الاجتماعية وتشكل عنده « الانا » الاجتماعي بدمجه هذه الاخلاق والعادات في شخصه . وعالم التجارة والسلوك المطلوب فيه يمثلان ماهو عادي عند رئيس المؤسسة . وهو لا يعرف اجمالاً أية قواعد أخرى .

وفيما يلي ، ختاماً لعرض ملاحظاتنا عن جلسة غرفة الجنح الحادية عشرة في محكمة باريس ، بعض خواطر عن المجرم الحقيقي في ميدان المال ، إذ انه هو الاهم في نظرنا من وجهة علم الاجرام التشخيصي .

وتوضح لنا العلاقات المتفاقمة ، بل المرضية ، بين هؤلاء الاشخاص والمال سلوك رجل الاعمال المجرم : فهم يعتقدون ان المال يمكن ان يؤمن كل شيء ، وان لهم الحق في عمل كل مايريدون ..والمال هو افضل الاشياء . وهم يميلون الى تقدير أهمية المال أكثر مما ينبغي . ثم ان عدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لا يحد من تشوقهم الحاد الى اكتساب الممتلكات المادية . وهم يميلون الى استنزاف الآخرين واستغلالهم ، توصلاً لمآربهم ، دون ان يشعروا بوخز الضمير .

وعندهم ايضاً مجموعة اعراض التملك دون تردد . فعندهم ان التصرف بالاشخاص والاموال لذة . وهم ممثلون جيداً بالصورة الشعبية التي تظهرهم بمظهر اسماك القرش ومصاصي الدماء ، بسبب شراستهم في علاقتهم بالآخرين . وهم عدوانيون لا محالة ، وعملية الاثراء عندهم تحصل دائماً على حساب الغير .

هل ان عند مجرم المال الحقيقي دوافع ساديّة ترتبط بالرغبة في الضم والالحاق ؟ يمكن الظن بأن التملك المالي يرتبط بطبيعة شفهية بالمعنى المفهوم في التحليل النفسي الفرويدي . وهو مايتضح على نحو ذي دلالة اذا انصرفنا الى درس العبارات المستخدمة في شأن اقتناء الثروة ، حيث تستخدم كلمات مثل « نهش » ، و « ابتلع » ، و « التهم » ، و « انتزع اللقمة من الفم » ، و « الجوع الى

المال » . ويبدو ان التملك يحقق متعة أكبر من الحيازة .

ويبدو انه ثمة عوامل لا عقلية تتدخل في العلاقة العاطفية بالحيازة . وعلى سبيل المثال ، فانه يصعب علينا فهم مسلك رجل الاعمال ذي الثروة الطائلة الذي يغامر بثروته وسمعته ليزيد قليلا من ثروة يعجز عن انفاقها ، فواضح ان مايحرك عمله ليس هدفاً عقلياً ، وانما يمليه بكل بساطة سعير التنافس أو ارادة تسلط شبه استحواذية . وربما عبر هذا السعي الجامح الى التسلط عن رغبة مقنعة في الاعتراف بالذات .

أما في مجال تغلب عليه الصفة الاجتماعية ، فيبدو ان عند هؤلاء الاشخاص خلطاً بين المكانة التي هي المركز الاجتماعي ، والطبقة ، التي تعني الانتماء الى فئة اجتماعية . فهم يريدون ان تعترف بهم الطبقة البرجوازية التي يحيون في أغلب الاحيان على هامشها ، رغم ما حققوه من ثروة . وهم في هذه الحالة يبحثون عن المال بغية الحصول على المهابة وعلى المركز الاجتماعي المتين .

واذا رجعنا الى نهج أقرب الى التحليل النفسي ، بدا لنا ان المال هو الشكل الوحيد الذي يفهمونه للحب . فهو قوتهم وضعفهم معاً . والمال عند معظمهم بديل للحب . وهو ايضاً رمز الرجولة . فحياتهم العاطفية مجدبة عموماً . كما ان الوقت الذي يخصص لكسب المال هو وحده الذي يحظى عندهم بقيمة ايجابية . ويعتبرون الاخذ أفضل بكثير من العطاء .

وعند هؤلاء سمات الشخصية المتجهة الى الذات . وهم باردو المزاج . فعقلهم الحسابي هو المهيمن ، لان احساسهم يحتل في شخصيتهم مقاماً ثانوياً . وهم يرون ان الاعمال لا يمكن تناولها الا اذا استبعد المرء مشاعره الشخصية . وفقاً للقول المأثور « لا مجال للعواطف في الاعمال » . وهنا نعرض لمشكلة دقيقة هي مشكلة التفاوت بين اخلاقيات الحياة العائلية والاخلاقيات الشائعة في عالم الأعمال . وكثيراً مايصعب الحفاظ على التوازن بين هذين السلوكين .

ويفضي الالتقاء الذي لم يتحقق بين المتهم والمتهم ، في معظم الأحيان . الى ظهور نصف الحقيقة ، فقد لاحظ فرانسوا تريكو في مؤلفه « الاتهام » ان الاتهام وسيلة فعلية للسيطرة . وتحد عدواني من شخص لآخر . ويصيب الاتهام الشخص بثلاث طرق أساسية يمكن ان تكون القلق والدين والعار .

ويتحدث (المتهمون) كلهم باسم غيرهم . فالنائب العام والقضاة ينطقون باسم المجتمع ويقومون بدور اجتماعي ، ولهم مركز رفيع ، وكل هذا يزيد في الاختلال بين اعضاء الهيئة الدستورية والمجرم الذي ينشأ بين أعضاء هيئة مكونة وبين المجرم الذي يواجه قضاته منفرداً ، ينتابه القلق ، ويتحمل ، الى ذلك ، التدخل القضائي بطابعه الساحق .

ويتحدث المتهم دون نص يستند اليه ، على عكس القضاة ، ولا يجد ماينعش ذاكرته . ويقوم بنوع من « التمثيل النفساني » متحدثاً حديثاً يتسم بالصحة . لكن الواقع ان على المجرم في هذه اللعبة التي تلعب على مسرح المحكمة ، ان يحاول ان يعيش في مكان آخر على أساس الذكريات . ويرى فعله شيئاً بعيداً وغريباً ، منفصلا كلية عنه ، فذلك شيء مضى وانتهى ، يتسم بالغموض ويحمل اثر تشوه الذكرى .

والامل ضئيل جداً في ان يتوافق مايعيشه المذنب مع مايعيشه القاضي . فهناك هوة سحيقة تفصل بين اقوالهما . والامل ضئيل جداً ، بالفعل ، في ان يتراكبا.

والسلطة التي تخول للقضاة مسؤولة الى حد كبير عن الاختلال الذي يستبعد امكان قيام اتصال حقيقي . فسلطة القضاة التي تسمح لهم بالتصرف بحرية الناس وشرفهم ، مستخدمين ستار العدالة ، سلطة رهيبة . وذاك أمر ملائم ، اذ ان القضاة لا يتكلمون باسمهم هم ، وهم محتمون بدرع ثوبهم ، فليسوا الا ممثلي العدالة المجهولي الاسماء .

ونحن نعلم جميعاً ، على وجه التحديد ، ان احدى الوظائف الأساسية للنظام القضائي اعفاء الناس من واجب الانتقام الرهيب . وقد كتب رينيه جيرار في كتابه « العنف والمقدسات » : « ان النظام القضائي يرشد الانتقام وينجح في تقسيمه والحد منه كما يشاء ، ويتناوله دون خطر ويجعل منه أداة فعالة جداً للشفاء ، وللوقاية من العنف في المقام الثاني . وتعمل السلطة القضائية في خدمة الجميع ، والجميع ، يسلمون بأحكامها . والنظام القضائي وحده هو الذي لايتوانى عن ضرب العنف في الصميم لأنه يحتكر الانتقام احتكاراً مطلقاً » .

ينتمي العقاب الى عالم غامض ، لم ينفصم بعد عن ينابيعه الدينية ، وتمارس المحكمة الجنائية نوعاً من التعاويذ لتطهير المعتدي من دنسه ولرد الاعتبار الى القانون الذي عبث به .

عن « المجلة الدولية للشرطة الجنائية »
نشرة رسمية تصدر عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)
الطبعة الرابعة
السنة ٣٦
آيار / مايو ١٩٨١م – العدد ٣٤٨